الوزارة

فى

الدولة الاسلامية

الدكتور إسماعيل البدوى
أستاذ القانون العام المساعد
بكلية الشريعة والقانون

مقـــدمة

١ ــ الحمد لله الفعال لما يريد ، للذى يبدىء ويعيد ، ويسمع دعاء القريب والبعيد ، ويحيط علمه بالطريف والقليد ، وأشهد ألا إله إلا الله أنزل القرآن المجيد ، وقسم عباده إلى شقى وسعيد .

وأشهد أن سيدنا محمدا أرسله الله بالوعد والوعيد ، وأيده بالنصر والتأييد فمضى فى دعوته بعزم ثابت أكيد ، وسوى فى معاملته بين الأحرار والعبيد ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ذوى الخلق الحميد ، والعقل الرشيد والفعل السديد صلاة دائمة لا تنفد ولا تبيد .

٢ ــ أما بعد ! فقد دعت الحاجة إلى وجود الوزارات فى الدول ، لأن رئيس الدولة يعجز وحده عن إقامة نظام يطبق على جميع أفراد الرعية ، ولا يستطيع أن يسوس الدولة بفرده ، وإنما يحتاج دائما إلى من يساعده ويعاونه فى تدبير شئون الدولة ، بل إن الأنبياء والرسل كانوا يحتاجون إلى المعاونين والمساعدين ، فنبى الله « موسى » عليه السلام طلب من ربه أن يجعل له وزيرا من أهله ، فقال : (واجعل لى وزيرا من أهلى ، هارون أخى ، أشدد به أزرى ، وأشركه فى أمرى)[1] . وأجابه الله سبحانه إلى طلبه فقال عز اسمه : (ولقد آتينا موسى الكتاب وجعلنا معه أخاه هارون وزيرا)[2] .

---

(١) سورة طه : الآيات من ٢٩ ــ ٣٢

(٢) سورة الفرقان : الآية رقم ٣٥

واحتاج رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم إلى من يعاونه من البشر فى تدبير شئون الدولة ، ويساعده فى نشر الدعوة ، فكان بعض أصحابه المقربين بمثابة وزراء له . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إنه لم يكن قبلى نبى إلا قد أعطى سبعة رفقاء نجباء وزراء . وإنى أعطيت أربعة عشر : حمزة ، وجعفر ، وعلى ، وحسين ، وخسن ، وأبو بكر ، وعمر ، والمقداد ، وعبد الله بن مسعود ، وأبوذر ، وحذيفة ، وسلمان ، وعمار ، وبلال[1] . وفى رواية أخرى — قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ليس من نبى كان قبلى إلا قد أعطى سبعة نقباء وزراء نجباء ، وإنى أعطيت أربعة عشر وزيرا نقيبا ، سبعة من قريش وسبعة من المهاجرين[2] . ويبدو أن النبى كان يستشير هؤلاء الوزراء ، ويسند إليهم بعض الأعمال[3] .

٣ — فالوزارة حبأ الملك، لايستغنى عنها الأنبياء ولا الرسل ولا رؤساء الدولة ، لأن الوزير جليس الحاكم وخاصته ،وهو يحمل ثقله ويعينه برأيه، ويدبر شئون دولته ، فالوزارة هى المنصب الثانى بعد منصب رئاسة الدولة. والوزير إنسان فى منصب مختلف الأطراف ، إذ يدبر غيره من الرعايا ويدبره رئيس الدولة ،فهو يقوم بسياسة رعيته وينقاد لطاعة رئيس الدولة،

---

(١) اسناد هذا الحديث صحيح ، رواه أحمد بن محمد بن حنبل فى : المسند — بتحقيق أحمد محمد شاكر ، طبعة دار المعارف بمصر — الطبعة الثانية ج ٢ ص ٣١١ ، الحديث ١٢٦٢

(٢) اسناد هذا الحديث صحيح ، رواه أحمد بن حنبل (المسند — المرجع السابق ج ٢ ص ٧٢ ، الحديث ٦٦٥

(٣) الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد والدكتور محمد سليمان داود : مقدمة قوانين الوزارة للماوردى المطبعة العصرية بالاسكندرية ، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م ، الناشر : مؤسسة شباب الجامعة ص ٢٦

ويجمع بين سطوة مطاع وانقياد مطيع ، فشطر فكره جاذب لمن يسوسه، وشطره مجذوب لمن يطيعه[4] .

٣ — وكان للوزارة فى الدولة الإسلامية دور عظيم وشأن كبير فاق فى بعض الأحقاب دور رئيس الدولة . ومن ثم فقد اهتم بها المفكرون والعلماء والعقاء والأدباء فتناولوها بالبحث ٢ ،إلا أن استخلاص قواعد الوزارة فى الدولة الإسلامية مما خلفه لنا العلماء السابقون تكتنفه بعض الصعوبات ، لأنهم اهتموا بتراجم الوزراء ، وعنوا بشئونهم وأحوالهم ، ولم يتركوا إلا النزر اليسير من القواعد العامة مبثوثة فى غضون كتب الأحكام السلطانية والقواعد السياسية والولايات الدينية . ولذلك اخترنا الوزارة فى الدولة الإسلامية موضعا لبحثنا ودراستنا ، فاستخلصنا قواعدها وأصلنا مبادئها ، وجعلناها نظرية متكاملة تناظر مثيلاتها من الوزارات فى النظم السياسية المعاصرة . ومن ثم فإننا قسمنا البحث إلى بابين :

الباب الأول : سنبين فيه الوزارة وشروطها .

الباب الثانى : سنذكر فيه اختصاصات الوزراء وآدابهم .

وسنمهد لهذه الدراسة ببيان المقصود بالدولة الإسلامية .

---

(٤) أبو الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى : أدب الوزير المعروف بقوانين الوزارة وسياسه الملك ـ دار العصور للطبع والنشر ـ الناشر مكتبة الخالجى بمصر — الطبعة الأولى — سنة ١٣٩٤٨ هـ — ١٩٢٩ م ، ص ٢

(٢) ظافر القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ الإسلامى « الحياة الدستورية » — طبعة دار النفائس ببيروت — الطبعة الثانية سنة ١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧ م ، ص ٤٠٩

ونسأل الله العلى القدير أن يمدنا بعونه الكبير وأن يصلى على نبيه ذى العلم الغزير، وصاحب الفضل الشهير، وأنه هو السميع البصير، وبالإجابة جدير، وهو على كل شىء قدير، فنعم المولى ونعم النصير.

الدكتور إسماعيل البدوى

الفاتح من يونية سنة ١٩٨١ م

تمهيد

المقصود بالدولة الإسلامية :

يختلف الرأى فى بحوث الفقه الدستورى الإسلامى حول المقصود بالدولة الإسلامية، والمقصود بنظام الحكم الإسلامى على العموم.

فيذهب بعض الباحثين فى التعرف على نظام الحكم الإسلامى السليم إلى ضرورة الرجوع إلى القرآن، السنة، وإجماع الصحابة، مع الاستئناس بالتطبيقات العلمية التى قام بها الرسول ﷺ بعد هجرته إلى المدينة، ويسترشدون كذلك بالتطبيقات العلمية التى قام بها الخلفاء الراشدون.

ويرى الدكتور محمود حلمى، أن هذا الرأى لا يكاد يبين نظام الحكم الإسلامى الصحيح، لأن القرآن لم يضع للمسلمين نظاما سياسيا مفصلا، والسنة لم ترسم الخطوط الدقيقة لهذا النظام، وكان عهد الخلافة الراشدة قصيرا، والإيمان قوياً. ولهذا يجب الرجوع إلى عصور الحكم الإسلامى المختلفة، وإن كانت غير متفقة فى جميع النواحى مع المبادىء

الإسلامية الصحيحة حتى نأخذ منها ما يتفق مع المبادىء السليمة ونرفض ما يتنافى معها[1].

٥ — ويعتمد فريق آخر من الباحثين إلى الأساليب السياسية، وصور الحكم التى اتبعها المسئولون المسلمون منذ عصر بنى أمية، إلى نهاية عصر بنى عثمان، وما سار عليه رجل الخلفاء والأمراء فى غضون هذه المدة، واستخلص هؤلاء الباحثون من تتبعهم لهذه الحقبة مبادىء عامة، وقواعد كلية، تصلح أن تكون دعامة للحكم، وتتسم بالطابع الإسلامى، وحجتهم فى ذلك : أنهم يعتمدون على الدراسة الواقعية للدولة الإسلامية فى العصور المتباينة والأدوار المختلفة.

ويرى الشيخ أحمد هريدى، و د الدكتور محمود حلمى، أن هذا المذهب يعتبر دراسة تاريخية لنظام الحكم فى فترة معينة، وأن هذه الدراسة لا تمثل النظام الصحيح للحكم الإسلامى، لأنها — ولا ريب — تجمع بين ما هو إسلامى خالص، وما هو خارج عن المبادىء الاسلامية السليمة، وما هو عوان بين ذلك[2].

٦ — ولهذا فمن رأينا أن المنهج السليم فى استخلاص المبادىء الدستورية الإسلامية العامة، هو تتبع الحياة الواقعة للدولة الإسلامية فى شتى العصور، على شريطة أن تكون هذه المبادىء غير متعارضة مع أحكام الشريعة. وذلك لسببين :

---

(١) الدكتور محمود حلمى : نظام الحكم الإسلامى مقارنا بالنظم المعاصرة — الطبعة الثانية سنة ١٦٧٣ م، الناشر : دار الفكر العربى ص ٥

(٢) الشيخ أحمد هريدى : نظام الحكم فى الإسلام — محاضرات ألقاها.

٦ — أن الإسلام يقر كل نظام لايتعارض مع مبادئه ، ويعتبره إسلاميا خالصاً .

٢ — أن الاقتصار على أى فترة من الفترات أو عصر من العصور سيكون فيه قصور ، إذ أن النظم لم تظهر طفرة واحدة ، ولم تقف عند حد ، وليست لها نهاية ، فمثلا قد استحدثت «الوزارة» فى الدولة العباسية ، ومع ذلك فإنها تعتبر من دعائم النظام الدستورى الإسلامى .

ومن ثم فان دراستنا للدولة الإسلامية تتناول دراسة تلك الدولة التى كانت تستمد مبادئها من مصادر التشريع الإسلامى مباشرة ، ولم تكن لها قوانين وضعية مسنونة ، أومبادىء دستورية موضوعة دون تقييد بالحدود السياسية للبلاد ، وقد استمرة هذه الفترة قرونا عديدة ، وامتدت من بداية العصر النبوى إلى أواخر الحكم العثمانى للبلاد العربية تقريباً ، وإن كان بعض الحكام قد انحرفوا فى غضون هذه المدة الطويلة عن كثير مما تضمنته المعانى الصحيحة للحكم الإسلامى

الباب الأول

الوزارة وشروطها فى الدولة الاسلامية

سنقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الوزارة ونشأتها وأقسامها فى الدولة الاسلامية .

الفصل الثانى : تقليد الوزارة ووحدتها وتعددها .

الفصل : الثالث : شروط الوزارة فى الدولة الاسلامية .

الفصل الأول

الوزارة ونشأتها وأقسامها

فى الدولة الإسلامية

سنبحث هذا الفصل فى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : اشتقاق كلمة الوزارة وأصلها .

المبحث الثانى : نشأة الوزارة فى الدولة الإسلامية .

المبحث الثالث : أقسام الوزارة فى الدولة الإسلامية .

المبحث الأول

اشتقاق كلمة الوزارة وأصلها

سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين ، نتحدث فى المطلب الأول عن اشتقاق كلمة الوزارة ، ونتحدث فى المطلب الثانى عن أصل هذه الكلمة .

المطلب الأول

اشتقاق كلمة الوزارة

٧ — اختلف العلماء فى اشتقاق لفظ الوزارة على أربعة وجوه :

الوجه الأول : أنه مشتق من الوزر ، وهو الملجأ والمعتصم ، لأن رئيس الدولة يلجأ إلى معاونة الوزير ومشاورته ، أو لأن الرعية

تلجأ إليه فى حوائجها ، ومنه قول الله جل علاه (كلا لا وزر[١]) أى لا ملجأ .

الوجه الثانى : أنه مشتق من الوزر ، وهو الثقل ، لأن الوزير يتحمل أثقال رئيس الدولة ، ومنه قول الله عز اسمه : (حتى تضع الحرب أوزارها[٢]) أى أثقالها . وقوله جل شأنه : (ولكنا حملنا أوزارا من زينة القوم) [٣] أى أثقالا من امتعتهم وحليتهم . يقول « الطرطوشى » : (وإنما اشتقت الوزارة من الوزر وهو القل - الثقل - يريد أنه يحمل من أمر المملكة وأعبائها وأثقالها مثل الأوزار[٤]) .

الوجه الثالث : أنه مشتق من الأزر ، وهو الظهر ، فتكون الواو فيه على هذا التقدير - منقلبة عن الهمزة ، لأن رئيس الدولة يشتد ويقوى بالوزير ، كما أن الظهر يقوى البدن[٥] . فأصل كلمة وزير : أزير ، من الآزر .

---

(١) سورة القيامة : الآية رقم ١١

(٢) سورة محمد صلى الله عليه وسلم : الآية الرابعة

(٣) سورة طه : الآية رقم ٧٨

(٤) أبو بكر محمد بن محمد الفهرى الطرطوشى المالكى : سراج الملوك - على هامش « مقدمة ابن خلدون » - الطبعة الأزهرية المصرية - الطبعة الأولى سنة ١٣١١ هـ ، ص ١٤٤

(٥) أبو الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى : الأحكام السلطانية والولايات الدينية - مطبعة مصطفى البابى الحلبى بمصر - الطبعة سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م ص ٢٤ ، وأدب الوزير - المعروف بقوانين الوزارة وسياسة الملك - الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨ هـ - ١٦٢٩ م ، الناشر مكتبة الخانجى بمصر ص ٦ ، وأبو يعلى الفراء الحنبلى : الأحكام السلطانية - مطبعة البابى الحلبى بمصر - الطبعة الثانية سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م ص ٢٩

وهو الظهر ، ويراد به القوة . يقال : آزرت فلانا على الأمر : قويته[١] . فهذا الاشتقاق يدل على الإعانة ، لأن الوزير يعين الحاكم على ما يثقل كاهله من أعباء السياسة[٢] .

الوجه الرابع : أنه مشتق من الأوزار ، وهى الأمتعة ، لأنه متقلد بخزائن الدولة وأمتعتها[٣] .

٨ - والذى يبين من هذه الوجوه كلها أن اسمها يدل على مطلق المعاونة والمساعدة . ويرجع بعض الباحثين أن الكلمة مشتقة من المعاونة[٤] .

ويرى « الدكتور الريس » أن ثمة اختلافا فى المعنى بين هذه الوجوه

---

(١) جاد الله بن عبد الله الغنيمى الفيومى المصرى : الدر النضير فى آداب الوزير بالتحقيق الذى حصل به « محمد أبو الفتح محمد البسيونى » على درجة الماجستير فى « السياسة الشرعية » من كلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ص ١١٩ - ١٢٢

(٢) الدكتور فراد عبد المنعم أحمد والدكتور محمد سليمان داود : مقدمة قوانين الوزارة للماوردى - المطبعة العصرية - الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م مؤسسة شباب الجامعة بالاسكندرية ص ٢٧

(٣) عبد الرحمن بن خلدون : مقدمة ابن خلدون - مطبعة لجنة البيان العربى الطبعة الثانية بتحقيق الدكتور على عبد الواحد وافى جـ ٢ ص ٧٧٣ ، وأبو العباس القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الانشا - مطبعة دار الكتب المصرية جـ ٥ ص ٤٤٨ .

(٤) يقول « عبد الستار أحمد فراج » : (والأظهر أنه من المساعدة واعانة) مقدمة كتاب الوزراء « أو تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء لأبى الحسن الصابى - مطبعة دار احياء الكتب العربية « عيسى البابى » سنة ١٩٥٨ م ص « ن »

فيقول : (والحقيقة أن الموازرة التي وردت هنا ترجع إلى القول بالاشتقاق من الأزر - أي الظهر - وهو أحد الأوجه الثلاثة الأولى) [١] .

ونحن نرى أنه لا مجال لترجيح بعض هذه الوجوه على بعض ، لأن القائلين بهذه الوجوه يتفقون على أن الكلمة لا تختلف في دلالتها ، وإن اختلفوا في الأصل الذي اشتقت منه الكلمة .

المطلب الثاني

أصل كلمة الوزارة

٩ — ذهب بعض الباحثين إلى أن كلمة الوزارة فارسية وعربت، فأصلها الزور ، وهو عندهم : اسم للشدق والقوة ، لأن الوزير يشد من رئيس الدولة، ويقويه ويعينه على أمور الدولة [٢] .

وورد أن كلمة « الوزير » مفهومها من أصل فارسي ، ومعناها : الحاكم والمقرر ، وقد أخذ العرب هذا اللقب عن ملوك ساسان ، ثم عاد الفرس فاستعملوه في لهجتهم الحديثة وهم يحسبونه عربيا [٣] .

---

(١) الدكتور محمد ضياء الدين الريس : النظريات السياسية الإسلامية - مطبعة دار المعارف بمصر - الطبعة الخامسة سنة ١٩٦٩ م ص ٢٢٢ - ويرى الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد والدكتور محمد سليمان داود أن كلمة الوزير جامعة لهذه المعاني كلها ، فالوزير عون على الأمور ، وشريك في التدبير ، وظهر في السياسة ، وملجأ عند النازلة ، وهذه المعاني هي تهدف إليه الدساتير في العالم .

« مقدمة » قوانين الوزارة للماوردي - المرجع السابق ص ٢٧

(٢) عبد الستار أحمد فراج . مقدمة كتاب « الوزراء » المرجع السابق ص « د »

(٣) منير العجلاني : عبقرية الإسلام في أصول الحكم — طبعة بيروت سنة ١٩٦٥ م الناشر : دار الكتاب الجديد ص ٢٢٠

ويرجع بعض الباحثين أن كلمة « الوزير » أصلها عربي فهلوي مأخوذ من « فيشرا Vi - Chira » ومعناها : الأمر أو التقرير [١] .

١٠ — ويرى بعض الكتاب أن هذا الرأي جانبه الصواب، فقد ظهرت أهمية هذا المنصب منذ فجر تاريخ الإنسانية عندما وجدت جماعة من البشر على وجه الأرض ، ولزم لتدبير شئونها حاكم يسوس أمورها ، واحتاج الحاكم إلى من يعاونه عليها . وكان المصريين القدماء هم أول من استخدم هذا المنصب ، فقد بدت من آثارهم صورة وزير يخرج من بيته في الصباح الباكر يستمع إلى مظالم الفقراء ويصغي إليهم ولا يميز بين عظيم وحقير [٢] .

وقد أنشئت منذ أوائل الامبراطورية المصرية القديمة إدارة خاصة للمحاكم سميت « الإدارة القضائية » يرأسها الوزير الأكبر ، وكان لهذا الوزير سلطة القضاء في كل المملكة المصرية ، فكان يرأس المملكة العليا منذ الأسرة الخامسة [٣] .

---

(١) أحمد أمين : ضحى الإسلام - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة - الطبعة الخامسة سنة ١٣٧٥ هـ — ١٩٥٦ ، الناشر : مكتبة النهضة المصرية ج ١ ص ١٧٢ . وظافر القاسمي : نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي « الحياة الدستورية » المرجع السابق ص ٤١٠

(٢) الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد والدكتور محمد سليماي داود : مقدمة قوانين الوزارة للماوردي - المرجع السابق ص ٢٥

(٣) Veir-Jaeques Pirehme : Histeiro des Imstitutiens et du Dreit Privè de I.Ancnienne Egypt. T. I. P. 177, T, , P. 120.

والدكتور زكي عبد المتعال : تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية على الأخص في الوجهة المصرية — مطبعة نوري بالقاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٩٣٥ م ص ٢٣٣

ويقرر « دول ديورانت » أن الحكومة المصرية القديمة من أحسن الحكومات ، وكان الوزير على رأس الإدارة كلها يشغل منصب رئيس الوزراء ، وقاضى القضاة ، وكان الملجأ للمتقاضين لا يعلوه فى ذلك إلا الملك وانتقلت الحضارة المصرية القديمة بما تضمنته من مبادىء واتجاهات إلى الفينيقيين والسوريين واليهود وأهل كريت واليونان والرومان ، حتى أضحت جزءا من التراث الثقافى للجنس البشرى[١] . فقد تأثرت الحضارة الفارسية واليونانية بالفكر المصرى القديم . ويؤيد هذا الرأى : أن « موسى » عليه السلام عاش فى مصر القديمة وتأثر بحضارتها ، ولذلك استخدم كلمة الوزارة وقال لربه : (واجعل لى وزيرا من أهلى)[٢] . والحضارة المصرية تضرب فى أعماق التاريخ سبعة آلاف سنة ، وهى أقدم من الحضارة الفارسية والحضارة اليونانية . ثم انتقلت هذه الكلمة إلى اللغة العربية[٣] .

المبحث الثانى

نشأة الوزارة فى الدولة الإسلامية

١١ — عرفت الدولة الإسلامية الوزارة منذ أن نشأت هذه الدولة واكتملت أركانها[٤] . لأن الوزير هو من يستعين به رئيس

---

(١) ول ديورانت : قصة الحضارة ـ الجزء الثانى من المجلد الأول ، الشرق الأدنى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٦١ م ص ٩٢

(٢) سورة طه : الآية رقم ٢٩

(٣) الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد والدكتور محمد سليمان داود : مقدمة « قوانين الوزارة » المرجع السابق ص ٢٦

(٤) الدكتور سليمان محمد الطماوى : السلطات الثلاث فى الدساتير العربية وفى الفكر السياسى الإسلامى « دراسة مقارنة » ـ دار الحامى للطباعة ، الطبعة الثانية سنة ١٩٧٣ م ص ٣٨٠ — ٣٨١ .

الدولة[١] . وقد استعان النبى عليه السلام ببعض الصحابة فى كثير من أمور الحكم ، وإن لم يطلق عليهم اسم « الوزراء » . وسبب هذا : أنه صلى الله عليه وسلم كان مأمورا باستشارة عامة أصحابه ، والأخذ برأى العالم البصير بالأمور فى كل واقعة على حدة . قال الله تعالى : (وشاورهم فى الأمر)[٢] . ومن ثم فإنه ﷺ كان يستعين بأصحابه فى أمور الدولة ، ويشاورهم فى شئونه العامة والخاصة ويؤيد رأينا : أن « ابن خلدون » قرر أن اسم الوزارة يدل على مطلق الاعانة وأن العرب الذين عرفوا الدول وأحوالها فى كسرى وقيصر والنجاشى كانوا يسمون « أبا بكر » وزير النبى صلى الله عليه وسلم[٣] . ولكن « ابن خلدون » يقرر فى موضع آخر أن

والدكتور محمود حلمى : نظام الحكم الإسلامى مقارنا بالنظم المعاصرة ـ طبعة دار الاتحاد العربى للطباعة ـ الطبعة الثانية سنة ١٩٧٣ م ، الناشر : دار الفكر العربى ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ . والدكتور عبد الحميد متولى : مبادىء نظام الحكم فى الإسلام مع المقارنة بالمبادىء الدستورية الحديثة ـ الطبعة الثالثة سنة ١٩٧٧ م ، الناشر : منشأة المعارف بالاسكندرية ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ . وأحمد أمين : ضحى الإسلام ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ـ الطبعة الخامسة سنة ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م ، الناشر : مكتبة النهضة المصريه ، ج ١ ص ١٧٢ .

(١) يقول « أبو العباس القلقشندى » : (الوزير هو المتحدث للملك فى أمر مملكته) . ـ صبح الأعشى فى صناعة الانشا ـ طبعة دار الكتب المصرية ج ٥ ص ٤٤٨ .

(٢) سورة آل عمران : الآية رقم ١٥٩ .

(٣) عبد الرحمن بن خلدون : مقدمة ابن خلدون ـ المرجع السابق ج ٢ ص ٧٧٣ ، ٧٧٤ .

لفظ الوزير لم يكن معروفا بين المسلمين لذهاب رتبة الملك بسذاجة الإسلام[1] .

١٢ — ونحن نرى أن فى كلام «ابن خلدون» تناقضا بينا ، ومعارضة واضحة ، لأن المسلمين عرفوا لفظ « الوزير » ورتبته منذ نشأة الدولة الإسلامية ، ويدل على ذلك :

١ — أن لفظ « الوزير » ورد فى القرآن الكريم على لسان «موسى» عليه السلام ، إذ قال لربه : (واجعل لى وزيرا من أهلى)[2] . ولا يختلف مدلول هذا اللفظ الذى ورد فى كتاب الله عن مدلوله وقت أن رست قواعد الوزارة فى الدولة الاسلامية .

٢ — أن هذا اللفظ ورد فى السنة النبوية ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (مامن نبى إلا له وزيران من أهل السماء ووزيران من أهل الأرض ، فأما وزيراى من أهل السماء فجبريل وميكائيل ، وأما وزيراى من أهل الأرض فأبو بكر وعمر)[3] . وقال صلوات الله وسلامه

---

(٥) عبد الرحمن بن خلدون : مقدمة ابن خلدون — المرجع السابق جـ ٢ ص ٧٧٤ ، ٧٧٥ .

(١) سورة طه : الآية رقم ٢٩ .

(٢) هذا حديث حسن غريب ، رواه أبوعيسى محمد بن عيسى بن سورة : الجامع الصحيح « سنن الترمذى » مطبعة البابى الحلبى بمصر ، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٥ هـ — ١٩٦٥ م ، جـ ٥ ص ٦١٦ ، الحديث رقم ٢٦٨٠ ، ومحمد بخيت المطيعى : حقيقة الإسلام وأصول الحكم — طبعة القاهرة سنة ٧٤٤ هـ ، الناشر : مكتبة النصر الحديثة ص ١٢٠ .

عليه : (من ولى منكم عملا فأراد الله به خيرا جعل له وزيرا صالحاً أن نسى ذكره ، وأن ذكر أعانه[1]) .

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقصد بلفظ « الوزير » — الذى ورد فى أحاديثه التى تتعرض لمشاكل الحكومة — الانسان الذى يؤازر ويساعد رئيس الدولة أعباء مسئولياته[2] ، لأن المقصود الأسمى للنظام الاسلامى حسب الشريعة الاسلامية هو تحقيق مصالح الناس ورفع الضرر عنهم ، والتضامن فى تنفيذ ما أمر الله به ، وفى منع ما نهى الله عنه[3] .

٢ — أن هـــذا اللفظ ورد فى أقوال الصحابة ، فقد قال أبو بكر الصديق للأنصار يوم اجتماع سقيفة بنى ساعدة بعد وفاة النبى صلى الله

---

(٣) رواه النسائى عن القاسم بن محمد ، وأورده سنة أبو عبد الله محمد أحمد القرطبى فى : الجامع لأحكام القرآن مطبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٣ هـ — ١٩٦٣ م ، جـ ١١ ص ١٩٣ .

(٤) محمد أسد : منهاج الإسلام فى الحكم — نقله إلى العربية : منصور محمد ماضى ، طبعة دار العلم للملايين ببيروت — الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧ م ص ١١٧

(٥) الشيخ عبد الوهاب خلاف : السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية فى الشئون الدستورية والخارجية والمالية ـ مطبعة التقدم سنة ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م الناشر : دار الانتصار بالقاهرة ص ٢٣ .

والدكتور مصطفى كمال وصفى : المشروعية فى النظام الإسلامى ـ مطبعة الأمانة بمصر ـ الطبعة الأولى سنة ١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ م ص ١٩ .

عليه وسلم : «نحن الأمراء وأنتم الوزراء[1] ، الأمر بيننا وبينكم كقد الأبلة»( ) .

وقال الخليفة أبو بكر الصديق فى مرض موته : «ووددت أنى يوم سقيفة بنى ساعدة كنت قذفت الأمر فى عنق أحد الرجلين : عمر أو أبى عبيدة ، فكان أميرا وكنت وزيرا»[2].

وروى أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أرسل عمار بن ياسر ، وعبد الله بن مسعود «إلى أهل الكوفة» وقال : (إنى بعثت إليكم بعمار بن ياسر أميرا ، وعبد الله بن مسعود معلما ووزيرا) وكان

---

(١) الوزراء جمع وزير ، وهو الذى يوازر الأمير ، فيحمل عنه ماحمله من الأثقال ، والذى يلتجىء الأمير إلى رأيه وتدبيره ، فهو ملجأ له ومفزع .

انظر ـ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزرى المعروف بابن الأثير : النهاية فى غريب الحديث والأثر ج ٤ ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٢) ظافر القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ الإسلامى ، الحياة الدستورية ، المرجع السابق ص ٤١٣ ، ٤١٤ .

والأبلة : بضم الهمزة واللام وفتحها وكسرها ، وهى الخوصة ، تؤخذ رتشق طولا على السواء ، وقال : نحن وإياكم فى الحكم سواء ، لا فضل لأمير على مأمور كالخوصة إذا شقت باثنين متساويين .

انظر ـ ابن منظور : لسان العرب ـ مطبعة دار المعارف ، المطبعة الجديدة المحققة المرتبة حسب الحروف الهجائية ، مادة « بلم » ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(٣) ابن أبى الحديد : شرح نهج البلاغة للإمام على مطبعة عيسى البابى الحلبى بمصر سنة ١٣٢٩ هـ ، ج ١ ص ١٣٠ .

عبد الله بن مسعود ، يضطلع بأعباء الوزير فى الكوفة كما كان معروفا لدى الفرس والروم[1] .

واستقدم الخليفة عثمان بن عفان أمراء من أعمالهم ، فأرسل إلى عبد الله بن سعيد بن أبى سرح ، وإلى معاوية بن أبى سفيان ، وسعيد بن العاص ، وعمرو بن العاص ، وعبيد الله بن عامر . فلما حضروا شاورهم وقال لهم : «أن لكل أمير وزراء نصحاء ، وأنكم وزرائى ونصحائى وأهل ثقتى[2]» .

وعرض الصحابة الموجودين بالمدينة الإمامة على على بن أبى طالب — بعد مقتل عثمان بن عفان — لهم : «التمسوا غيرى ، فأنا لكم وزيرا خير منى لكم أميرا[3]» .

---

(١) الدكتور حسن إبراهيم حسن والدكتور على إبراهيم حسن : النظم الإسلامية ـ مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ـ الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٠م ص ١٣٠ وفى رواية أخرى : «أما بعد فانى قد بعثت إليكم عمارا أميرا ، عبد الله قاضيا ووزيرا ، فاسمعوا لهما وأطيعوا فقد آثرتكم بهما» .

انظر ـ أبو اسحاق إبراهيم الشيرازى : المهذب ، ومعه : النظم المستعذب فى شرح غريب المهذب لمحمد بن أحمد الركبى ـ مطبعة عيسى البابى الحلبى بمصر ج ٢ ص ٢٩١ ، وشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان : تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والاعلام ـ طبعة القاهرة سنة ١٣٦٧ هـ ، ج ٢ ص ١٠٢ « ومحمد كرد على : الإسلام والحضارة العربية ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة الطبعة الثانية سنة ١٩٥٩ م ، ج ٢ ص ١٣١ »

(٢) ابن أبى الحديد : شرح نهج البلاغة ـ المرجع السابق ج ١ ص ١٦٠

(٣) ابن أبى الحديد : شرح نهج البلاغة ـ المرجع السابق ج ١ ص ٥٦ =

وقدم ابن الحضرمى البصرة من قبل معاوية بن أبى سفيان وخطب فى أهلها واتهم عليا بقتل عثمان ، فقام إليه الضحاك بن عبد الله الهلالى فكان مما قال : (أفتأمرنا الآن أن نختلع أسيافنا من أغمادها ، ثم يضرب بعضنا ليكون معاوية أميرا ، وتكون له وزراء) .

٣ — أن المسلمين كانوا يجاورون ويجاورون دولة الفرس ودولة الروم، وكانت كل من هاتين الدولتين تعرف رتبة الوزير وتطلقها على من يعين فى هذا المنصب، ولم يختلف مدلول كلمة الوزارة فى هاتين الدولتين عن مدلولها الذى أطلقت عليه فى الدولة الإسلامية بعد أن قننت قوانينها ، وتأسست دعائمها .

= وفى رواية الطبرى : (لا تفعلوا ، فانى أكون وزيراً خير من أن أكون أميراً) وأبو جعفر محمد بن جرير الطبرى : تاريخ الطبرى ، تاريخ الرسل والملوك ، طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٠ م جـ ٤ ص ٤٢٧ .

(١) ابن أبى الحميد : شرح البلاغة — المرجع السابق جـ ١ ص ٣٤٩ ، ويرى بعض الباحثين أن مفهوم الوزارة فى عهد الخلفاء الراشدين تغير عن مفهوم الوزارة التى وردت فى القرآن الكريم ، وعن مفهوم الوزارة التى وردت فى السنة النبوية ، الوزارة فى القرآن الكريم تعنى المشاركة فى العمل وفى المسئولية وفى كل شىء . أما الوزارة فى السنة النبوية فتعنى المشاورة ، لأن الوزير مستشار أو مشير والفرق بينهما أن المستشار لا يبدى رأيه إلا إذا سئل ، أما المشير فله أن يبدى رأيه وإن لم يطلب منه إبداء الرأى . وأما الوزارة فى عهد الخلفاء الراشدين فتعنى أنها مرتبة أدنى من الامارة وأن كان الوزراء يتمتعون بالحقوق التى تتمتع بها الأمراء . فلم تكن الوزارة عملا تخريا ، أو مركزاً استشارياً خالصاً وإنما كانت مشاركة فى الحكم ومغانمه .

— ظافر القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ الإسلامى ، الحياة الدستورية . المرجع السابق ص ٤١٥ .

٤ — إذا كانت رتبة الوزير قد نشأت فى الدولة الإسلامية حسب الحاجة إليها ، فهذه الحاجة كانت موجودة فى صدر الدولة الإسلامية . فقد قرر « ابن خلدون » أن الحاجة إلى الوزير موجودة فى كل عصر وفى كل دولة ، لأن السلطان فى نفسه ضعيف يحمل أمراً ثقيلا ، فلا بد له من الاستعانة بأبناء جنسه فى ضرورة معاشه وسائر مهنه وسياسة نوعه ، ومن استرعاه الله من خلقه وعباده[1] .

١٣ — فاسم الوزارة ليس مبتكرا فى دولة بنى العباس ، وإنما كان موجودا منذ نشأة الدولة الإسلامية[2] ، ولكن ظهر منصب الوزارة وتميزت أسسها ، وتقررت دعائمها ، وتقننت قوانينها ، وتأصلت قواعدها فى الدولة العباسية . يقول « ابن طباطبا » : (والوزارة لم تتمهد قواعدها، وتتقرر قوانينها إلا فى دولة بنى العباس ، فأما قبل ذلك فلم تكن مقننة القواعد ولا مقررة القوانين ، بل كان لكل واحد من الملوك أتباع وحاشية ، فإذا حدث أمر استشارى ذوى الحجا والآراء الصائبة ، فكل يجرى مجرى وزير ، فلما ملك بنو العباس تقررت قوانين الوزارة

---

(١) عبد الرحمن بن خلدون : مقدمة ابن خلدون — المرجع السابق جـ ٢ ص ٧٧١ .

(٢) انظر فى تاريخ الوزارة بالدولة الإسلامية : ظافر القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ الإسلامى ، الحياة الدستورية ، المرجع السابق ص ٤١٠ - ٤٢٠ والدكتور على عبد القادر مصطفى : الوزارة فى النظام الإسلامى وفى النظم الدستورية المعاصرة المرجع السابق ص ٨٧ - ١٤٨ . ومحمد أبو الفتح محمد البسيونى : تحقيق « الدر النصير فى آداب الوزير » المرجع السابق ص ١٢٣ ، ١٢٤

وسمى الوزير وزيرا ، وكان قبل ذلك يسمى كاتباً أو مشيرا)[1] ، لأن الحياة الاجتماعية والسياسية .

١٤ — ونحن نرجح أن رتبة الوزير تختلف عن رتبة الكاتب والمشير، ولكن لما تقررت قوانين الوزارة وثبتت دعائمها فى الدولة العباسية كان الوزير يمارس الأعمال التى كان يمارسها الكاتب من قبل. ويؤيد رأينا : أن الملوك والخلفاء كانوا لايستوزرون إلا الكامل من كتابهم والأمين العفيف من خاصتهم ، الناصح الصدوق من رجالاتهم ، ومن يأمنونهم على أسرارهم وأموالهم ، ويثقون بحزمه وفضل رأيه وصحة تدبيره فى أمورهم[2] .

---

(١) ابن طباطبا محمد بن على المعروف بابن الطقطقى : الفخرى فى الآيات السلطانية والدول الإسلامية — طبعة القاهرة سنة ١٣٤٥ هـ — ١٩٢٧ م ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

ويقول « عبد الرحمن بن خلدون » : (ثم استفحل الملك بعد ذلك فظهر المشاور والمعين فى أمور القبائل والعصائب واستئلافهم وأطلق عليه اسم الوزير وبقى أمر الحسبان فى الموالى والذميين ، واتخذ للسجلات كاتب مخصوص حوطة على أسوار السلطان أن تشتهر فتفد سياسة مع قومه ، ولم يكن بمثابة الوزيرى ، لأنه إنما احتيج له من حيث الخط والكتاب ، لا من حيث اللسان الذى هو الكلام ، إذ اللسان لذلك العهد على حاله لم يفسد ، فكانت الوزارة لذلك أرفع رتبهم يومئذ . هذا فى سائر دولة بنى أمية) ، — مقدمة ابن خلدون — المرجع السابق جـ ٢ ص ٧٧٦ .

(٢) أبو الحسن على بن الحسين بن على المسعردى ، التنبيه والاشراف — طبعة دار التراث ببيروت سنة ١٣٨٨ هـ — ١٩٦٨ م ، ص ٢٩٤ . ومحمد أحمد برائق ، الوزراء العباسيون — المطبعة النموذجية بالقاهرة — طبعة لجنة البيان العربى سنة ١٣٦٧ هـ — ١٩٤٨ م ، ص ٥ ، ٦ .

المبحث الثالث

أقسام الوزارة فى الدولة الإسلامية

١٥ — تنقسم الوزارة فى الدولة الإسلامية إلى قسمين : وزارة التفويض ووزارة التنفيذ[1] . ويعزو « ابن خلدون » هذا التقسيم إلى استبداد

---

(١) أبو الحسن الماوردى : الأحكام السلطانية — المرجع السابق ص ٢٢ وأبو يعلى : الأحكام السلطانية — ورجع السابق ص ٢٩ ، والمبارك بن خليل الخازندار البدرى : آداب السياسة بالعدل — مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٤٣٠٠ هـ أدب ، مصور فى معهد المخطوطات بالقاهرة دن كوبريلى ص ١٠٣ ، ١٠٤ . وقوانين الخلفاء والسلاطين المعروف بحدائق الياسمين — مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٦٨٨٩ ورقة ٥٥ . وأبو عبدالله بن الأزرق المتوفى سنة ٨٩٦ هـ : بدائع السلك فى طبائع الملك : الدكتور على سامى النشار ، طبعة دار الحرية للطباعة بالعراق سنة ١٩٧٧ م ، جـ ١ ص ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، وأبو العباس أحمد بن أعلى بن أحمد بن عبد الله الشهاب بن الجمال بن أبى اليمن القلقشندى : مآثر الانافة — تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، طبعة وزارة الثقافة والأنباء فى الكويت سنة ١٩٦٤ م ، جـ ١ ص ٧٤ ، ٧٥ ، وبدر الدين بن جماعة : تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام — تحقيق : عبد المجيد معاز ، طبعة دار المصطفى سنة ١٩٧٥ م ، ص ١٩٨ .

وقسم « أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبى المتوفى سنة ٤٢٩ هـ . الوزارة إلى : مطلقة ومقيدة ، وعامة وخاصة كالوكالة .

انظر : تحفه الوزراء — تحقيق : حبيب على الراوى ، والدكتورة ابتسام مرهون الصفار — مطبعة العانى ببغداد سنة ١٩٧٧ م ، ٧٥ ، ٧٦ . وشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويرى المتوفى فى سنة ٧٣٣ هـ . نهاية الأدب فى فنون الأدب — طبعة دار الكتب المصرية جـ ٦ ص ٩٨ ، وأبو سالم محمد بن طلحة =

الوزير تارة أخرى ، فلماذا استبد رئيس الدولة كانت الوزارة القائمة وزارة تنفيذ ، أما إذا استبد الوزير على رئيس الدولة .

صارت الوزارة وزارة تفويض . فهو يقول : (ثم جاء فى الدولة العباسية شأن الاستبداد على السلطان ، وتعاون فيها استبداد الوزارة مرة والسلطان أخرى ، وصار الوزير إذا محتاجا إلى استنابة الخليفة إياه لذلك لتصح الأحكام الشرعية ، وتجىء على حالها كما تقدم ، فانقسمت الوزارة حينئذ إلى وزارة تنفيذ ، وهى حال ما يكون السلطان قائما على نفسه . والى وزارة تفويض ، وهى حال ما يكون الوزير مستبدا عليه)[1] .

١٦ — وقد فند « الدكتور الريس » كلام « ابن خلدون » ، فقال : (ينبغى التنبيه إلى أن هذا التعليل لا يتفق مع الخصائص والشروط التى

= القرشى النصيبى المتوفى فى سنة ٦٥٢ هـ : العقد الفريد للملك السعيد — مطبعة الوطن سنة ١٣٠٦ هـ ، وطبعة سنة ١٣١٠ هـ ص ١٤٦ : وزاد « شهاب الدين أبو العباس أحمد بن ادريس القرافى المتوفى سنة ٦٨٤ هـ » إلى هذين القسمين : وزارة الاستشارة ، وهى أدنى الأقسام . انظر الأحكام فى تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضى والإمام . تحقيق : محمد عرنوس ، وعزت العطار — الطبعة الأولى بمطبعة الأنوار سنة ١٣٥٧ هـ ، ٤٣ ، وعبد الرحمن بن عبد الله ابن نصر بن عبد الرحمن الشيزرى المتوفى سنة ٥٨٩ هـ : المنهج المسلوك فى سياسة الملوك — بالتحقيق الذى حصل به « على عبدالله المرسى » على درجة الماجستير من كلية الشريعة والقانون — جامعة الأزهر سنة ١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م ، ص ١٤٠ .

(١) عبد الرحمن بن خلدون : مقدمة ابن خلدون — المرجع السابق جـ ٢ ص ٧٧٧ .

عرفناها فيما تقدم عن طبيعتى وزارة التفويض والتنفيذ ، ولاسيما الأولى ، لأنها هى المقصودة أولا فى التعليل[1]) . وبين « الدكتور الريس » أن « الماوردى » ساق حديثه عن وزارة التفويض منذ البداية على أنها وزارة مشروعة ومنصب طبيعى ، وأن لها مكانتها فى النظام الإدارى أو السياسى العام للدولة الإسلامية ، حسبما تقرره القواعد الفقهية ، والأحكام الشرعية . وقد استنبط العلماء جواز وجود الوزارة من القياس على الوزارة فى النبوة ، وزاد « الماوردى » فأكد أفضلية وجودها ، لأنها تقوية لرئيس الدولة ، وتمنعه من الوقوع فى الخطأ ، ولأنها أصح فى تنفيذ الأمور[2] .

١٧ — ونحن نتفق مع « الدكتور الريس » فى رأيه ، ونضيف إليه أمرا آخر وهو : أن كل وزارة تختلف فى طريقة تقليدها عن الأخرى ، إذ لابد فى وزارة التفويض من التعاقد بين رئيس الدولة وبين الانسان الذى يعين وزيرا . أما وزارة التنفيذ فيكفى فيها الاذن ، وليس لمن عينه رئيس الدولة وزيرا للتنفيذ إذا وجد ضعفا فى رئيس الدولة أن يستبد بالسلطة ويظهر على رئيس الدولة ، ويتحول إلى وزير تفويض ، ويحتاج إلى استنابته إياه . كما أن وزير التفويض الذى عين فى الوزارة بعقد توافر فيه شرطان : إنابة رئيس الدولة له ، وتعميم اختصاصاته ليس له أن يتحول

---

(١) الدكتور محمد ضياء الدين الريس : النظريات السياسية الإسلامية — المرجع السابق ص ٢٣٣ .

(٢) الدكتور محمد ضياء الدين الريس : النظريات السياسية الإسلامية — المرجع السابق ص ٢٣٤ .

وانظر — محمد أبو الفتوح محمد البسيونى : تحقيق الدر النظير فى آداب الوزير — المرجع السابق ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

إلى وزير تنفيذ لو كان الخليفة قويا ومستبدا بالسلطة ، لأن اختصاصاته واسعة من وقت توليته ، ولا تحد إلا بإذن رئيس الدولة .

١٨ — وكان من الممكن أن يستقيم كلام « ابن خلدون » لو أورد أن رئيس الدولة إذا كان قويا ومستبدا بالسلطة فلا يحتاج حينئذ إلى تقليد وزير تفويض ، لأنه قائم بأعماله ، ومتقلد اختصاصاته بنفسه ، وإنما قد يعين وزير تنفيذ ينفذ أوامره ، ويمضى أحكامه ، وأما إذا كان ضعيفا ومغلوبا على أمره فيحتاج حينئذ إلى تقليد وزير تفويض يقوم بأعمال رئيس الدولة ، ويومئذ يستبد وزير التفويض بالدولة ، ويكون هو المسيطر على شئونها ، والمتغلب على أمورها ، وهذا ما قرره كثير من الباحثين ، يقول « الدكتور المناوى » : (ولقد كان لتفاوت سيطرة الوزراء على شئون الدولة ، وتقلب أحوال الوزارة بين ضعف وقوة هو الذى حدا بالمؤلفين — الذين تعرضوا للنظم الإسلامية ، ووضعوا لها القوانين — إلى تقسيم الوزارة إلى نوعين : وزارة تنفيذ ووزارة تفويض . والأولى هى التى يكون فيها الخليفة قويا يدبر أمور الدولة بنفسه ، مستعينا بالوزارة لتنفيذ أوامره ، والثانية يكون فيها ضعيفا أو مشغولا بلهوه ، تاركا أمور الدولة فى يد الوزير ، يتصرف فيها كما يريد ، ثم أخذ هؤلاء المؤلفون يستخلصون من الشواهد التاريخية قوانين ونظما ومقاييس لكل نوع [١]) .

١٩ ونحن نرجح أن السبب الذى جعل « ابن خلدون » يرى هذا

(١) الدكتور محمد حمدى المناوى : الوزارة والوزراء فى العصر الفاطمى طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٠ م ، ص ٢٦

الرأى هو : أن التفرقة بين وزارة التفويض ووزارة التنفيذ لم تحدد تحديدا واضحا ، فقد اتسعت اختصاصات بعض الوزراء اتساعا كبيراً ، حتى طغت شخصية الوزير على شخصية رئيس الدولة ، مثل « معاوية بن يسار » و « يعقوب بن دواد » وزيرى « المهدى » ، ويحيى البرمكى ، وابنيه « الفضل » و « جعفر » فى « هارون الرشيد » و « الفضل بن سهل » وأخيه « الحسن ابن سهل » فى عهد « المأمون » .

وانكمشت سلطات بعض الوزراء ونكل بهم واضطهدوا ، بل وقتلوا إما من الناس وإما من رئيس الدولة ، يذكر « آدم متز » أن الغلمان والرجالة شغبوا على الوزير فى سنة ٣٠٣ — ٩١٥ م يطلبون الزيادة فمضوا إلى داره وأحرقوا بابه ، وذبحوا فى اصطبله دوابه .

وجميع الوزراء الذين استعفوا أو عزلوا فى القرن الرابع إنما فشلوا أما الصعوبات المالية . وفى عام ٣٣٤ هـ — ٩٤٦ م سمح الوزير « أبو الفضل السلمى — وهو فى داره ليلة — جلبة — الخيل ، وعلم أن غوغاء العسكر قد اجتمعوا يؤلبون ويلقون عليه الذنب فى تأخير أرزاقهم ، فدعا بالحلاق فحلق له رأسه ، واغتسل بماء ساخن ولبس الكفن ولم يزل ليلته يصلى ، ثم دخل الجند عليه وقتلوه وهو ساجد [١] .

وقتل كذلك « حفص بن سليمان أبو سلمة الخلال » أول وزير فى

(١) آدم متز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، أو عصر النهضة فى الإسلام — تعريب الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده — مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر — الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٧ هـ — ١٩٥٧ م ، ج ١ ص ١٥٦ ، ١٥٧ .

الدولة العباسية يعرف بوزير آل محمد ، وذلك بتحريض من « السفاح » في رجب سنة اثنتين وثلاثين ومائة للهجرة النبوية . ولم ينج أحد من وزراء السفاح « المنصور » من القتل إلا « خالد بن برمك » (١) . ويؤيد رأينا قول « القلقشندى » : (أن الوزراة هى أرفع الوظائف عند الفاطميين وأعلاها رتبة ، وأنها كانت تارة فى أرباب السيوف ، وتارة فى أرباب الأقلام . وفى كلا الجانبين تارة تعلو فتكون وزارة تفويض ، ويعبر عنها حينئذ بالوزارة ، وتارة تخبط فتكون دون ذلك ، ويعبر عنها بالوساطة) (٢) .

وفى عهد « الراضى ٣٢٢ — ٣٢٩ هـ » عجز الوزراء عن إدارة الدولة ، بسبب ازدياد نفوذ القواد من الأتراك ، فرأى هذا الخليفة أن يستميل « محمد رائق » الذى كان يلى واسط والبصرة ، وأسند إليه كافة شئون الدولة ، ولقبه « أمير الأمراء » وأمر أن يخطب له على جميع المنابر ، فأصبح بيده تولية الولاة وعزلهم ، وعلت مرتبته على مرتبة الوزير الذى لم يبق له شيء من النفوذ ، واقتصر عمله على الحضور إلى دار الخلافة فى أيام المواكب مرتديا السواد . (٣) . ويظل فى ذلك العهد أمر الوزارة ،

---

(١) الدكتور محمد حمدى المناوى : الوزارة والوزراء فى العصر الفاطمى — المرجع السابق ص ١٤ ، ١٥

(٢) أبو العباس القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الانشا — المرجع السابق جـ ٣ ص ٤٨٢ ، ٤٨٣

(٣) على بن أبى الكوم محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠ هـ — ١٢٣٨ م ، الكامل فى التاريخ — طبعة المنيرية جـ ٦ ص ٢٥٤ ، ٢٥٥

فلم يكن الوزير ينظر فى شيء من أمر النواحى ولا الدواوين ولا الأعمال ، ولا كان له سوى اسم الوزارة فحسب . (١) واختص « ابن رائق » وكاتبه بالنظر فى جميع الأمور ، وكذلك كل من تولى امرة الأمراء بعده . (٢) ويذكر « المقريزى » أن « الملك الناصر محمد بن قلاوون » أبطل الوزارة ، وأقام « القاضى كريم الدين الكبير » فى وظيفة « نظر الخاص » فصار متحدثاً فيما هو خاص بمال السلطان ، يتحدث فى موضوع الأمر الخاص بنفسه ، وفى القيام يأخذ فيه فبقى تحدثه فيه ويسببه كأنه هو الوزير ، لقربه من السلطان وزيادة تصرفه (٣) . ويقرر « الدكتور المناوى » أن « ابن كلس » أول وزراء الدولة الفاطمية كان من أعظم الرجال الذين أدوا للبلاد أجل

---

(١) أبو على أحمد بن محمد الشهير بمسكوية المتوفى سنة ٤٢١ هـ — ١٠٣٠ م ، تجارب الأمم جـ ١ ص ٣٣٨

(٢) ابن الأثير : الكامل فى التاريخ — المرجع السابق جـ ٨ ص ٢٥٤ .

والدكتور محمد جمال الدين سرور : تاريخ الحضارة الإسلامية فى الشرق من عهد نفوذ الأتراك إلى منتصف القرن الخامس الهجرى — مطبعة دار الحمامى للطباعة ، الطبعة الثالثة سنة ١٩٣٩ م ، دار الفكر العربى ص ٤٢

(٣) تقى الدين أحمد بن على عبد القادر بن محمد المعروف بالمقريزى : مخطط المقريزى « كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » — طبعة دار التحرير للطبع والنشر عن طبعة بولاق سنة ١٢٧٠ هـ ، جـ ٣ ص ٧٣

— ويقول « آدم متز » : (ولم يكن جمهور الناس يفطن لهذا التمييز بين الوزير والوسيط أو السفير ، وكذلك نجد « يحيى بن سعيد » مثلا حوالى عام ٤٠٠ هـ — ١٠١٠ م يستعمل فى لفظ الوزراء من غير تفرقة بين الوزير والسفير أو الوسيط) .

— الحضارة الإسلامية فى القرى الرابع الهجرى — المرجع السابق جـ ١ ص ١٥٨

الخدمات ، وبعد أن توفى تولى رجال لم يبلغوا ما بلغ « ابن كلى » من النفوذ وقوة الشخصية ، ولم يتسمرا بالوزراء بل أطاق عليهم الوسطاء . وظل الحال كذلك حتى لقب « أبو الحسن على بن جعفر بن فلاح » سنة ٤٠٨ هـ — ١٠١٥ م بلقب « وزير الوزراء »[١] .

الفصل الثانى

تقليد الوزارة ووحدتها وتعددها

سنبحث هذا الفصل فى أربعة مباحث :

المبحث الأول : حكم تقليد الوزارة .

المبحث الثانى : صيغة تقليد الوزارة .

المبحث الثالث : إجراءات تقليد الوزراء ورواتبهم .

المبحث الرابع : وحدة الوزارة وتعددها .

المبحث الأول

حكم تقليـــد الوزارة

٢٠ — لابد لمن تقلد الخلافة ورياسة الدولة من وزير ومساعد على نظم الأمور ، ومعين على حوادث الدهور ، يكشف له صواب التدبير ، فنبى الله محمد صلى الله عليه وسلم — مع ما خصه الله تعالى به من الإكرام ، وآتاه من الآيات العظام ، ووعده ، بأظهار الدين ، وأيده بالملائكة المقربين ، وهو مع ذلك موفق للصواب ، مؤيد بالرشاد — اتخذ « على بن أبى طالب »

(١) الدكتور محمد حمدى المناوى : الوزارة والوزراء فى العصر الفاطمى — المرجع السابق ص ٣٦

وزيرا ، وقال له : « أنت منى بمنزلة هارون من موسى » ، فلو استغنى أحد عن المؤازرة والمعاضدة برأيه وتدبيره ، لاستغنى عنها الرسول محمد ، ونبى الله موسى . فالوزير يشارك رئيس الدولة فى رئاسته ، إذ يدبر أمور الدولة ، ويصرف شئونها بقوله وفعله[١] . والملك لا بد له من مستشار مأمون ، يفضى إليه بسره ، ويعاونه على رأيه ، فان المستشير — ولو كان أفضل من المستشار وأكمل عقلا وأصح رأياً — قد يزداد برأى المشير رأياً كما تزداد النار بالدهن ضياء ونوراً[٢] . ومن ثم فان رجال الفقه الدستورى الإسلامى يرون أن تقليد الوزارة جائزة ، لأن نبى الله « موسى » طلب من ربه أن يجعل له وزيرا من أهله ، فقال عليه السلام : (واجعل لى وزيراً من أهلى هارون أخى ، أشدد به أزرى ، وأشركه فى أمرى)[٣] . وإذا جاز هذا فى النبوة كان فى رئاسة الدولة أشد جوازاً ، للأسباب التالية :

(١) لو كان رئيس الدولة يمكنه أن يستغنى عن تعيين وزراء له لكان أحق الناس بذلك كليم الله « موسى بن عمران »[٤] .

(١) ابن أبى الربيع المتوفى سنة ٢٧٢ هـ ، سلوك المالك فى تدبير الممالك ، من رسائل البلغاء — جمعها محمد كرد على — طبعة البابى الحلبى بمصر سنة ١٩١٣ م ، ص ١٢٢

(٢) ابن طباطبا : الفخرى فى الآداب السلطانية — المرجع السابق ص ٢١

(٣) سورة طه : الآيات — من ٢٩ - ٣٢ .

(٤) أبو بكر الطرطوشى : سراج الملوك — المرجع السابق ص ١٤٤ .

وعبد الحى بن شمس الآفاق أبو المكارم عبد الكبير بن محمد الحسنى الادريسى الكتانى الفاسى : نظام الحكومة النبوية المسمى « كتاب التراتيب الإدارية ، والعملات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التى كانت على عهد تأسيس المدينة الإسلامية فى المدينة المنورة العلية » — طبعة دار إحياء التراث العربى ببيروت ، الناشر : حسن جعفا ج ١ ص ٢٠ .

(٢) لأن اختصاصات رئيس الدولة كثيرة ومتعددة ، لا يقدر على مباشرة جميعها إلا باستنابة ، ونيابة الوزير المشارك له فى بعض الاختصاصات أصح فى تنفيذ الأمور من تفرده بها ليستظهر به على نفسه.

(٣) لأن رئيس الدولة يكون بالوزير أبعد من الزلل وأمنع من الخلل . (١)

٢١ — فيجوز لرئيس الدولة أن يتخذ وزراء له (٢) ، ويجوز كذلك لولاة الأقاليم أن يستوزروا وزراء ، فاذا استقل إقليم من أقاليم الدولة عن الدولة الإسلامية الكبيرة وانفصل عنه وولى عليه وال ، أو فرض رئيس الدولة والياً من الولاة فى تدبير إقليم معين وتنظيم شئونه ، فانه يجوز للوالى — سواء أكان قد استولى بنفسه على الإقليم أم ولاه رئيس الدولة — أن يتخذ له وزير تفويض ووزير تنفيذ أو أكثر ، ويصير ووزيره معه كالوزير المعين من قبل رئيس الدولة سواء بسواء ، فى حكمه واختصاصاته وواجباته وتقليده وعزله وغير ذلك .

---

(١) أبو الحسن الماوردى : الأحكام السلطانية — المرجع السابق ص ٢٢
وأبو يعلى الفراء : الأحكام السلطانية — المرجع السابق ص ٢٦

(٢) وحكم الجواز مبنى على أمرين :

١ — بالقياس على ماحدث فى النبوة ، فقد طلب نبى الله « موسى بن عمران » من ربه أن يؤيده بالوزارة ، فإذا جاز ذلك فى النبوة ، فإنه يكون فى الإمامة أشد جوازا .

٢ — أما فى ذلك من تحقيق المصلحة ، فان الإمام مكلف باختصاصات جسام ، ومسئوليات ضخام ، ولا يستطيع أن ينهض بأعماله دون مشاركة غيره له . كما أن اشتراك الوزير معه فى الرأى أو الفعل يزيده قوة ، ويعرفه الصواب ، ويساعده على تجنب الخطأ والابتعاد عن الزلل .

انظر — محمد أبو الفتوح محمد البسيونى : « تحقيق الدر النضير فى آداب الوزير » — المرجع السابق ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

المبحث الثانى

صيغة تقليد الوزراء

٢٢ — لا يحتاج وزير التنفيذ فى توليه إلى عقد وصيغة خاصة ، وإنما يكفى مجرد الاذن ومطلق الاسم ، لأنه منفذ لأوامر رئيس الدولة فحسب ، وليس متقلدا لها ولا مستقلا بالسلطة ، ومن ثم فانه لا يفتقر إلى تقليد (١) .

أما وزير التفويض فيتولى الوزارة بلفظ رئيس الدولة ، لأنها ولاية لابد فيها من عقد ، والعقد لا يصح إلا بالقول الصحيح ، وهو عقد صار من جانب رئيس الدولة وحده ، ولكنه لا ينتج أثره إلا إذا تلاقى الايجاب بالقبول ، فان قبل المستوزر إيجاب رئيس الدولة أنتج العقد أثره فور القبول ، وصار العقد صحيحاً أما إذا لم يقبل هذا التقليد فليعتبر العقد غير صحيح .

ويجب أن يشتمل لفظ رئيس الدولة على شرطين مجتمعين :

الشرط الأول : شمول الاختصاص ، وهو ما يعبر عنه رجال الفقه الدستورى الإسلامى بعموم النظر (٢) .

الشرط الثانى : النيابة عن رئيس الدولة .

---

(١) أبو الحسن الماوردى : الأحكام السلطانية والولايات الدينية ـ المرجع السابق ص ٢٦
وأبو يعلى الفراء : الأحكام السلطانية ـ المرجع السابق ص ٣١ .

(٢) أبو الحسن الماوردى : الأحكام السلطانية والولايات الدينية ـ المرجع السابق ص ٢٣ .
وأبو يعلى الفراء : الأحكام السلطانيه ـ المرجع السابق ص ٢٩ .

وإذا فقد شرط من هذين الشرطين فى لفظ رئيس الدولة فلا تنعقد الوزارة وذلك كأن يقتصر فى العقد على نيابته عنه دون أن يبين له ما استنابه فيه من العموم والخصوص ، أو التنفيذ والتفويض . أو يقتصر على شمول الاختصاص دون نيابته عنده أما إذا جمع بينهما فتنعقد الوزارة .

٢٣ — والعقد الذى يتقلد به وزير التفويض الوزارة له صيغتان :

الصيغة الأولى : أن يقول رئيس الدولة له : « قد قلدتك أعمالى نيابة عنى » فتنعقد الوزارة بهذه الصياغة ، لأنه رئيس الدولة أناب عنه وزير التفويض وعمم اختصاصه ، وجمع له بينهما .

أما إذا قال له : « نب عنى فى أعمالى » فيعتبر هذا إذنا بتقليد أعمال رئيس الدولة ، ولا يصح به التقليد . لأن الإذن فى أحكام العقود لا تصح به العقود ، وإنما يحتاج إلى عقد يتقدمه ، ويحتمل أن تنعقد الوزارة بهذه الصيغة ، لأنها تجمع بين الإنابة وشمول الاختصاص .

أما لو قال له : « استنبتك فى أعمالى » فإن الوزارة تنعقد بهذه الصيغة ، لأنها من ألفاظ العقود ، وخرجت من مجرد الإذن .

ولو كان اللفظ الذى استعمله رئيس الدولة فى الصيغة محتملا التقليد وغيره فلا ينعقد العقد ، إلا إذا أضاف إلى الصيغة ما ينفى الاحتمال . فلو قال له : « أنظر فيما إلى » لا تنعقد الوزارة ، لأن هذا القول محتمل لأن ينظر فى تصفح الأعمال ، أو بين تنفيذها ، أو فى القيام بها[1] .

(١) أبو الحسن الماوردى : الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، المرجع السابق ص ٢٣ .

الصيغة الثانية : أن يقول رئيس الدولة لمن يريد أن يقلده وزارة التفويض : « قد استوزرتك تعويلا على نيابتك » ، فهذه الصيغة جمعت بين الاختصاص وبين النيابة عن رئيس الدولة ، لأن « استوزرتك » تدل على أن اختصاصه شامل ، إذ أن نظر الوزارة عام ، ومعنى قوله « تعويلا على نيابتك » أنها خرجت عن وزارة التنفيذ إلى وزارة التفويض .

أما لو قال رئيس الدولة لأحد الأشخاص : « قد فوضت إليك وزارتى » فلا تنعقد وزارة التفويض بهذه الصيغة ، لأنها محتملة للتقليد وعدمه ، إذ اشتملت على ذكر التفويض ، وذكر التفويض فيها يخرجها عن وزارة التنفيذ إلى وزارة التفويض ، فيحتمل أن تنعقد بها الوزارة ويحتمل ألا تنعقد بها ، لأن التفويض من أحكام هذه الوزارة ، والتفويض محتاج إلى أن يتقدمه عقد . أما قال له رئيس الدولة « فوضنا إليك الوزارة » فتصح هذه الصيغة ، لأن رؤساء الدول يعظمون أنفسهم فيتكلمون بصيغة الجمع ، ويرسلون الشىء ولا يضيفون إليهم ، وهذه الصيغة تحل محل قوله : « فوضت إليك وزارتى »[1] .

وقد استحسن « الماوردى » هذه الصيغة فقال : « وهذا أفخم قول عقدت به وزارة التفويض وأوجزه »[2] .

ولو قال رئيس الدولة لإنسان : « قد قلدناك الوزارة » أو « قلدتك

(١) أبو الحسن الماوردى : الأحكام السلطانية والولايات الدينية ـ المرجع السابق ص ٢٤

وأبو يعلى الفراء . الأحكام السلطانية ـ المرجع السابق ص ٢٩ ، ٣٠

(٢) أبو الحسن الماوردى : الأحكام السلطانية والولايات الدينية ـ المرجع السابق ص ٢٣ ،

وزارتى ، فلا يصير الإنسان بهذه الصيغة وزير تفويض ، حتى يضيف إليه ما يستحق به التفويض من النيابة عنه وشمول الاختصاص [١] .

المبحث الثالث

إجراءات تقليد الوزراء ورواتبهم

سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول : إجراءات تقليد الوزراء .

المطلب الثانى : رواتب الوزراء .

المطلب الأول

إجراءات تقليد الوزراء

سنتحدث عن هذا المطلب فى فرعين :

الفرع الأول : نتحدث فيه عن لباس الوزراء ومراسم تقليدهم .

الفرع الثانى : نبين فيه العمل اليومى للوزراء .

الفرع الأول

لباس الوزراء ومراسم تقليدهم

٢٤ — كان اللباس الرسمى للوزير فى العصر العباسى هو لباس سائر

(٣) أبو الحسن الماوردى : الأحكام السلطانية والولايات الدينية - المرجع السابق ص ٢٤ .

— وأبو يعلى الفراء ، الأحكام السلطانية — المرجع السابق ص ٣٠

العمال ، فكان يلبس دراعة .[١] وقميصاً ومبطنة وخفاً : وكان السواد هو اللباس الرسمى [٢] .

أما فى أيام الاحتفالات الرسمية فكان الوزير يرتدى ثياب المركب ، وهى قباء وسيف بمنطقه ، ومع هذا عمامة سوداء . وهى الجزء الذى لا ينزعه الوزير من لباسه الذى يلبسه عادة [٣] . ويقول « الجهشياوى » : (ولما عزم المنصور على تقليد الربيع العرض عليه قال : اجلس فى بيتك حتى يأتيك رسولى ، فاغتم لذلك ، فذهب إليه الرسول بدراعة [٤] . وطيلسان [٥] ، وشاشية [٦] . فقال له : ألبس هذا واركب بهذا الزى ، فركب ، فأمر الفراش أن يطرح له مرفقة تحت البساط ، تقصيراً به عن منزلة المهدى وعيسى بن على ، لأنه كان يطرح لهما مرفقتين ظاهرتين . فلما وصل إليه

(١) الدراعة : قميص مفتوح من امامه إلى موضع القلب ، ومزين بالزرايز النفيسة .

(٢) الدكتور محمد حمدى المناوى : الوزاره والوزراء فى العصر الفاطمى - المرجع السابق ص ٢٧

(٣) آدم متز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى - المرجع السابق جـ ١ ص ١٥١ . والدكتور محمد حمدى المناوى . الوزارة والوزراء فى العصر الفاطمى المرجع السابق ص ٢٧ وفى سنة ٣١٩ هـ - ١٩٣١ م خرج الوزير عميد الدولة وابن ولى الدولة الحسين بن القاسم للصلاة فى مسجد الرصافة وعليه شاشية وسهف بحمائل ، فعجب للناس من ذلك - عريب بن سعد القرطبى . صلة تاريخ الطبرى - مطبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٧ ، من بين « ذيول تاريخ الطبرى » ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ص ١٤١ .

(٤) الدراعة . بضم الدال ، ثوب يتخذ من الصيف .

(٥) الطيلسان . ضرب من الاكسيسة .

(٦) الشاشية . ضرب من العمائم تتخذ من الحرير ،

قال له : قد وليتك الوزارة والعرض ، ووليت ابنك الفضل الحجابة [١] . أو هذه الطريقة حدث فيها تعديل يسير بعد ذلك ، فكان الخليفة يرسل إلى الإنسان المرشح للوزارة ، كى يحضر لمقابلته ويخطره باختياره لهذا المنصب ، ثم يعود فى الغد فيخلع عليه الخليفة خلع الوزارة فيلبسها ، ويخرج من قصر الخليفة فى موكب يضم الحجاب والأمراء والقواد وكبار رجال الدولة حتى يصل إلى داره . [٢]

٢٥ — وكان الخليفة العباسى إذا وقع اختياره على من يرشحه لمنصب الوزارة ، أرسل اثنين من الأمراء يحملان كتاب الخليفة إلى الإنسان الذى وقع عليه الاختيار لمنصب الوزارة ، فيسير إلى دار الخلافة ، ثم يمثل بين يدى الخليفة ثم وينصرف إلى حجرة أخرى ليرتدى لباس التشريف ، ثم يمثل به أمام الخليفة فيقبل يده وينصرف . فاذا بلغ الباب وجد حصانا مزينا فى انتظاره ، فيتمتطيه ويسير إلى دار الوزارة . وقد سبقة كبار الموظفين والقواد ورجال البلاط وحجاب القصر والموالى ، فإذا وصل ترجل وسط مظاهر الاحتفال ثم يقرأ سجل تعيينه [٣] .

---

(١) أبو عبدالله محمد بن عبدوس الجهشيارى . كتاب الوزراء والكتاب - المرجع السابق ص ١٢٤ .

(٢) أبو الحسن الهلال بن المحسن الصابى : الوزراء - المرجع السابق ص٢٨ والدكتور محمد حمدى المناوى : الوزارة والوزارة فى العصر الفاطمى - المرجع السابق ص ٢٧ .

وظافر القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ الإسلامى والحياة الدستورية ، المرجع السابق ص ٤٦٤ ، ٤٦٥ .

(٣) الدكتور حسن إبراهيم حسن والدكتور على إبراهيم حسن : النظم الإسلامية - مطبعة السنة المحمدية بمصر - الطبعة الرابعة سنة ١٩٦٠ م ، الناشر : مكتبة النهضة المصرية ص ١٣٢ . والدكتور على عبد القادر مصطفى : الوزارة المرجع السابق ص ١٦١ .

٦ — وكان الخليفة هو الذى يقلد وزيره ، وكان فى العادة يقر وزير الخليفة السابق فى منصب الوزارة . ومن ثم فإن الخليفة كان يخلع على الوزير رسم الوزارة عند تقليده ، فيركب الوزير من داره إلى دار الخلافة ، وبين يديه الحجاب والقواد والغلمان ، ثم يعود إلى داره وهم معه . وإذا وصل الوزير إلى داره حضر الناس على طبقاتهم للسلام والتهنئة . وكان الخليفة يرسل له مالا وثيابا وطيبا وطعاما وأشربة وثلجا . [١] وكان رسم الوزير ألا يذهب إلى دار الخلافة إلا فى أيام الموكب ، وكان ذلك يوم الإثنين ويوم الخميس من كل أسبوع فى أوائل القرن الرابع الهجرى . وقد جرى الرسم أن يساير الوزير إذا ركب إلى دار الخلافة واحد من كتابه الأربعة الذين يتولون الديوان [٢] .

---

(١) انظر - أبو الحسن الهلال بن المحسن الصابى : الوزراء - المرجع السابق ص ٣٦ . وآدم متز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى - المرجع السابق ص ١٥٢ ، ١٥٥ .

ومن طريف ما يروى أن الوزير أبا الجمال الحسين بن القاسم أخذه البول وهو فى طريقه إلى منزله ، وسائر القواد والناس على طبقاتهم معه فنزل وهو فى خلع الخليفة إلى دار محمد بن فتح أحد عمال الدواوين ، فبال عنده وأمر له بزيادة فى رزقه ونزله ، وركب معه إلى داره . عريب بن مسعد القرطبى : صلة تاريخ الطبرى - المرجع السابق ص ١٤١ .

(٢) آدم متز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى - المرجع السابق ص ١٤٤ .

وكان من رسم الوزير يوم الموكب السنوى للخلفاء الفاطميين : أن يخرج له لواءان على رمحين ملفوفين غير منشورين ، فيسيران أمام الوزير ، ثم يسير للأمراء أرباب الرتب فى الخدم ، أولهم صاحب الباب عشر قصبات وعشر عماريات . وكان الوزير يركب من داره وبين يديه الأمراء ، ، فيترجل الأمراء من باب القصر والوزير راكب ويدخل من باب العيد فى هذا اليوم .

٢٧ — وكانت للوزير فى دار مفردة يجلس فيها ، والخواص والحواشى بين يديه ، حتى يستدعيه الخليفة [١] .

وكان الوزير يجلس فى مجلس الخليفة مواليا له بوجهه ، وهى عادة المرؤوس إذا جلس بين يدى رئيسه .

كما أن الكتاب كانوا يجلسون أمام الوزير كل فى مكانه ومعه دواته ، وكان رئيس هؤلاء الكتاب يجلس متقدما عليهم [٢] .

وكانت دار الوزير حتى عام ٣٢٠ — ٩٣٢ م هى الدار التى كانت قديما لسليمان بن وهب على الشاطىء لنهر دجلة ، وكانت تسمى : « دار المخرم » [٣] .

وكان ذرعها يربو على ثلاثمائة ألف ذراع ، وقد أريد تحصيل مال من هذه الدار الواسعة التى كانت تقع فى حى من أغلى أحياء بغداد ثمنا ، فقطعت وبيعت من جماعة من الناس بمال عظيم ، وصرف ثمنها فى مال الصلة

انظر — ابن الأثير : الكامل فى التاريخ — المرجع السابق ج ٧ ص ٧٠ وما بعدها .

(١) ومنذ عام ٣١٢ هـ — ٩٢٤ م صار الوزير يجلس فى دار الحاجب متقربا إليه ومداريا له ، فكان هذا دليلا على تناقص منزلته .

— أبو الحسن الهلال بن المحسن الصابى . الوزراء : المرجع السابق ص ٢٩١ .

(٢) آدم متز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى - المرجع السابق ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٣) انظر - أبو الحسن الهلال بن المحسن الصابى : الوزراء - المرجع السابق ص ١٩٦ .

لبيعة القاهرة بالله . وأعدت للوزير دار أحد أبناء الخلفاء .

وكان فى مجلس الوزير غلمان مسلحون يسيرون بين يدى الوجوه من الناس ، ويخرجون بين يدى الوزير دائما ، يجرون سيوفهم والناس يشاهدونهم .

وكان يقف على باب دار الوزير كثير من الرجال لحراستها [١] .

٢٨ — وكان الوزير يحتفظ بصورة من الوثائق المهمة ويضعها فى جملة سجلاته ، وكانت هذه السجلات — عندما يعزل الوزير — تنقل إلى دار من يخلفه فى الوزارة . ولما تقلد ابن الفرات الوزارة بعد على بن عيسى عام ٣٠٤ هـ — ٩١٦ م كادت هذه السجلات أن تبلغ سقف الخزينة التى كانت فيها . وكانت بعض الرقاع الهامة السرية تحفظ فى سفط خيزران يكتب عليه بخط الوزير : « ما يحتفظ به من المهمات » .

وكان السفط يختم بختم الوزير [٢] .

الفرع الثانى

العمل اليومى للوزراء

٢٩ كان الوزراء يقومون بعمل موحد على مر العصور فى الدولة الإسلامية أو هو أقرب . فاختلاف الزمان أو المكان لم يؤثر فى عملهم اليومى . وسنضرب أمثلة للعمل اليومى للوزراء فى عهود مختلفة ، لنتبين أنها تكاد تتفق فى جميع الأحقاب :

---

(١) آدم متز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى - المرجع السابق ص ١٥١ ، ١٥٤ .

(٢) أبو الحسن الهلال بن المحسن الصابى . الوزراء - المرجع السابق ص ٦٨ وآدم ميتز . الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى - المرجع السابق ص ١٥٤

فأما العمل اليومى للوزير صاعد بن مخلد حوالى عام ٣٧٥ هـ ٨٨٨ م، فإنه كان يقوم فى آخر الليل، فلا يزال يصلى إلى طلوع الفجر، ثم يأذن للناس فيسلمون عليه، ثم يركب إلى دار الخليفة الموفق، فيقيم بحضرته أربع ساعات، ثم ينصرف إلى منزله فينظر فى حوائج الناس وأمور الحضر والغائب إلى الظهر، ثم يتغدى وينام، ثم يجلس بالعشى، فينظر فى الأعمال السلطانية إلى العشاء الآخرة لا يبرح، أو يحصل جميع الأموال ما حمل منها وما بقى. ثم ينظر فى أمر ضياعه وأسبابه، ويتقدم إلى وكلائه وخاصة بما يحتاج إليه، ثم يتشاغل بعد ذلك مع نديم يتشاغل بحديثه ويأنس به، ثم ينام (١).

وكان من رسم الوزير «ابن الفرات» أن يغدو إليه الكتاب، فيوافقهم على الأعمال، ويسلم إلى كل منهم ما يتعلق بديوانه، ويوصيه بما يريد وصاته به، ثم يروحون إليه بما يعلمونه من أعمالهم، فيطلع عليها وعلى ما أخرجوه من الخروج وقضوه من الأمور، ويقيمون إلى بعض من الليل، وإذا خف العمل وقد عرضت عليه فى أثنائه الكتب بالنفقات والنسبيات والاطلاقات والحسابات نهض من مجلسه، وانصرفت الجماعة بعد قيامه (٢).

وكان «ابن العميد» وزير بنى بويه بالرى فى منتصف القرن الرابع الهجرى أو هو أقرب يبكر إلى دار الأمارة، وكان الرسم أن يحضرها بالمشاعل والشموع قبل الصباح.

---

(١) الشابشتى. كتاب الديارات - مخطوط بمكتبة برلين تحت رقم ٨٣٢١، ومن هذا المخطوط صورة شمسية بدار الكتب المصرية ص ١١٨ ب.

(٢) أبو الحسن الهلال بن المحسن الصابى. الوزراء - المرجع السابق ص ٢٥٩

وكان الوزير نظام الملك فى أواخر القرن الخامس يحضر مبكرا إلى دار السلطان، ويعود من الديوان إذا أضحى النهار، فيخلو بنفسه إلى وقت الظهر، ثم يصلى ويجلس للناس، ويحضر عنده الفقهاء والمحدثون (١).

المطلب الثانى

رواتب الوزراء

٣٠ — يرى بعض الباحثين أن وزير التفويض كان يتصرف فى أموال الدولة، وسلطته كانت كاملة على الخزينة العامة، ومن ثم فانه لا يقنع بما يفرض له من بيت المال، ولا يرضى أن يكون له راتب مقرر، فالوزير «أبو سلمة الخلال».

كان نائبا للخليفة، وكانت أموال الدولة بين يديه، ينفقها على الدعوة لبنى العباس، ومن ثم فانه لا يقنع بأى راتب يخصص له، وليس ثمة أحد يستطيع أن يخصص له راتبا معينا. وكذلك الوزير «يحيى بن خالد البرمكى» لا يعقل أن يكون له راتب مقرر، لأن يده كانت مطلقة، واختصاصاته كانت عامة وشاملة (٢).

٣١ — ونحن نرى أن هذه دعوى تشتمل على إتهام الوزراء التفويض فيعوزها الدليل، وتحتاج إلى برهان، ولذلك يجب أن تطمئن النفس إلى نزاهة وزراء التفويض، وإلى رضاهم بما فرض لهم أى أعطيات،

---

(١) آدم متز. الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى - المرجع السابق هامش ص ١٥١، ١٥٢.

(٢) ظافر القاسمى. نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ الإسلامى، الحياة الدستورية، المرجع السابق ص ٤٦٢.

وقناعتهم بما قرر لهم من مرتبات . فقد تضافرت الروايات على أن وزير التفويض كانت له مخصصات محددة يتقاضاها من الدولة الإسلامية[١] . إلا أن راتب الوزير كان يختلف باختلاف العصور واختلاف الناس .

فقد كانت أرزاق عبدالله بن سليمان وزير الخليفة المعتضد (أبى العباس أحمد بن الموفق طلحة بن المتوكل ٢٧٩ — ٢٨٩ هـ) ألف دينار فى الشهر مضافا إليها خمسمائة دينار لابنه القاسم[٢] . ثم زيد راتب الوزير ، فقد ثبت أن الخليفة المقتدر بالله (أبا الفضل جعفر بن المعتضد ٢٩٥ - ٣٢٠ هـ) أقطع وزيره « أبا الحسن بن الفرات » من دار سليمان بن وهب بباب

---

(١) يقرر بعض الباحثين أن تحديد راتب معين لوزراء التفويض لاينطبق على الوزراء من البرامكة ، لأن دخل الدولة كله كان فى أيديهم ، حتى أصبح المال لايصل إلى الخليفة إلا عن طريقهم .

— الدكتور محمد حمدى المناوى . الوزارة والوزراء فى العصر الفاطمى - المرجع السابق ص ٢٧ . والدكتور على عبد القادر مصطفى . الوزارة — المرجع السابق ص ١٢٢ . وقد يكون سبب هذا التقرير السلطة المطلقة التى أعطاها الخلفاء لأسرة البرامكة ، فقد قلد هارون الرشيد يحيى بن خالد البرمكى وزارة تفويض وقال له . قلدتك أمر الرعية ، وأخرجيه من عنقى إليك ، فاحكم فى ذلك بما ترى من الصواب ، واستعمل من رأيت ، واعزل من شئت وأمض الأمور على ماترى ، ودفع إليه خاتمه . - محمد الخضرى . محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية « الدولة العباسية » - مطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر « عيسى البابى الحلبى » ، الطبعة الثانية سنة ١٣٣٩ هـ - ١٩٢١ م، ص١٢٧ . والدكتور حسن إبراهيم حسن والدكتور على إبراهيم حسن . النظم الإسلامية — المرجع السابق ص ١٣٥ .

(٢) الدكتور محمد حمدى المناوى . الوزارة للوزراء فى العصر الفاطمى - المرجع السابق ص ٢٧ .

المخرم على دجلة ، وما يجاورها من دار إبراهيم بن سليمان ، والاصطبل الذى كان للسلطان ، والدور التى كانت فى يد داية المكتفى بالله ، ومساحة ذلك مائة ألف وثلاثة وسبعون ألفا وثلاثمائة وسبعون ألفا وثلاثمائة وستة وأربعون ذراعا ، وغير ذلك وجدده وأنشأ المجالس الجليلة والأبنية الحسنة ، وعمل للدار مسناة مشرفة على دجلة ، وأقطعه المقتدر بالله كذلك الضياع التى كان المكتفى بالله أقطعها العباس بن الحسن وارتفاعها خمسون ألف دينار ، وأجرى له خمسة آلاف دينار فى كل شهر[١] . وفرض كذلك لأولاد الوزير « ابن الفرات » ، فأجرى لأولاده « المحسن » و « الحسين » و « الفضل » ألفا وخمسمائة دينار أثلاثا بينهم[٢] .

---

(١) يذكر « أبو عبد الله محمد بن عبدوس الجهشيارى » أن أرزاق الكتاب والعمال كانت زمان أبى جعفر للرؤساء ثلاثمائة درهم للرجل ونحو ذلك ، وكذلك كانت فى أيام بنى أمية ، وعلى ذلك جرت إلى أيام المأمون . « كتاب الوزراء والكتاب - المرجع السابق ص ١٢٦ » .

وقد استنتج بعض الباحثين من هذا الخبر أن الوزير يحتمل أنه ظل يتقاضى راتبا قدره ثلاثمائة دينار حتى عصر المأمون ، لأن رئيس الكتاب فى عهد بنى أمية هو الذى عرف فى عهد العباسيين باسم الوزير .

— الدكتور محمد حمدى المناوى . الوزارة والوزراء فى العصر الفاطمى - المرجع السابق ص ٢٧ . والدكتور على عبد القادر مصطفى . الوزارة — المرجع السابق ص ١٦٢ . ونحن نرى أن هذا الاستنتاج خطأ ، لسببين :

١ — أن الجهشيارى قرر أن أرزاق الكتاب والعمال كانت ثلاثمائة درهم . وما قرره هؤلاء الباحثون هو أن راتب الوزير كان ثلاثمائة دينار حتى عهد المأمون

٢ — لأن هذا الاستنتاج مبنى على الحدس والظن ، وليس على التأكيد واليقين وراتب الوزير حقيقة تاريخية يجب الوقوف على صحتها .

(٢) أبو الحسن الهلال بن المحسن الصابى . الوزراء أو تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء — المرجع السابق ص ٢٨ ، ٢٩ .

ولما قبض على « ابن الفرات » وتولى الوزارة « محمد بن عبيد الله ابن يحيى بن خاقان » أقطعة « المقتدر بالله ماكان فى يد الفرات » من الضياع العباسية ، وأجرى له خمسة آلاف دينار فى كل شهر على رسم « الفرات » وفرض لابنه « عبد الله » ألف دينار ، كما فرض لابنه « عبد الواحد » خمسمائة دينار ، ووهب له دار ضاعد بن مخلد على دجلة ، وأعطى ورثته شيئا عنها ، وأشهد عليهم بها وعمرها ونزلها[1] ، ويذكر المؤرخون أن راتب الوزير فى الدولة الفاطمية خمسة آلاف دينار فى الشهر ، وكان كل واحد من أولاده وأخواته يتقاضى من مائتين إلى ثلاثمائة دينار فى الشهر[2] — وكل واحد من الحواشى يتقاضى من ثلاثمائة دينار إلى أربعمائة إلى خمسمائة فى الشهر ما عدا الاقطاعات وماكان يدفع إليهم من هدايا فى الموسم ، ومايخلع عليهم فى الأعياد من الخلع ونحوها ، ومن ومن ثم فان راتب الوزير وتوابعه بما يلحقهم من الاقطاع كان يبلغ مائة ألف دينار فى السنة أو هو أقرب[3] . وجاء فى بعض الروايات أن

= وكان هذا الخليفة قد فرض لوزيره السابق على بن عيسى ٣٠٣ هـ - ٩١٦ م خمسة آلاف دينار فى الشهر .

— جرجى زيدان . تاريخ التمدن لإسلامى - المرجع السابق ج ١ ص ١٣٩

(١) أبو الحسن الصابى . الوزراء — المرجع السابق ص ٢٨٥ .

(٢) ولم يقرر لولد وزير خمسمائة دينار سوى شجاع بن شاكر المنعوت بالكامل .

— تقى الدين أحمد بن على المعروف بالمقريزى . كتاب المواعظ والاعتبار يذكر الخطط والآثار « خطط المقريزى » — المرجع السابق ج ٢ ص ١١٥

(٣) جورجى زيدان : تاريخ التمدن الإسلامى - المرجع السابق ج ١ ص ١٣٩

— ويذكر « آدم متز » أن مخصصات الوزير قد انتقصت فى أول القرن الرابع الهجرى ، فأخذ الخليفة منه الضياع العباسية التى كانت اقطاعا يديره الوزراء ، =

مخصصات الوزير فى الدولة الفاطمية بلغت ألفين وخمسمائة دينار فى الشهر عدا خمسمائة دينار كانت مخصصة لخدمة الوزير ، وخمسين ألف دينار من الضياع التى يقطعها ، وعشرين ألف أردب من القمح والشعير . وثمانية آلاف رأس من الغنم برسم مطابخة ، وأما الحيوان والأحطاب وجميع التوابل فمهما استدعاه متولى المطابخ يطلق له دار أفتكين وشئون الأخطاب[1] .

ولما تقلد « عون الدين أبو المظفر يحيى بن هبيرة » الوزارة للمقتفى ، مكث فيها مدة ، وكانت مخصصاته فى كل سنة مائة ألف دينار ، وكان كريما جوادا سمحا ، لا يخرج من السنة وفى خزانته منها درهم واحد[2] .

= ويحصل منه مائة وسبعون ألف دينار ، وأجرى للوزير رزق ثابت قدره خمسة آلاف دينار ، ثم سارت سبعة آلاف فى كل شهر على أنه كان للوزير مكان ممتاز بين سائر رجال الدواوين « فكان يعطى لكل ولد من أولاده خمسمائة دينار فى كل شهر ، وهو مبلغ يساوى مرتب وزير « الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، أو عصر النهضة فى الإسلام — المرجع السابق ج ١ ص ١٥٠ » ،

(١) انظر - ظافر القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ الإسلامى « الحياة الدستورية » - المرجع السابق ص ٤٦٣

(٢) محمد بن طباطبا . الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الإسلامية - المرجع السابق ص ٣٧٦ .

— وجاء فى . أزهار الرياض فى اختبار عيا من لشهاب الدين المقرى التلمسانى مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة سنة ١٩٤٠ م ، ج ٢ ص ٢٦١ ، ٢٦٢ ، أنه وردت على الناصر لدين الله هدية وزيره أحمد بن عبد الملك بن شهيد =

. . . . . .

= سنة سبع وعشرين وثلاثمائة للهجرة ، لابن خلدون من شهر جمادى الأولى ، وكتب مع هديته هذه رسالة حسنة بالاعتراف للناصر لدين الله بالنعمة ، وزاد الناصر وزيره هذا حظوة واختصاصا ، وأسمى منزلته على سائر الوزراء جميعا ، فضاعف رزق الوزارة ، وبلغه ثمانين دينارا فى الشهر ، وبلغ مصروفه إلى ألف دينار فى السنة .